

دور المجتمع المدني وتحديات المرحلة

اعداد: د. احمد ابودية

مقدمة

طرحت التطورات السياسية الي وقعت مؤخرا والمتمثلة بنتائج الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 25 كانون الثاني 2006 وفوز حماس فيها الكثير من التحديات السياسية والفكرية والاجتماعية على مختلف مكونات المجتمع وعلى وجه الخصوص على مؤسسات المجتمع المدني.

وتدل النتائج المتواضعة التي حققتها القوائم الانتخابية التي خاضت الانتخابات باسم مؤسسات المجتمع المدني او بدعم منها على ضعف الاداء لهذه المؤسسات او على الاقل وجود فجوات او مواقع خلل في اسلوب عملها يحتاج الى تشخيص بهدف استخلاص العبر والخروج بحلول ومعالجة لها.

ويمكن في هذا الاطار اثارة العديد من التساؤلات التي تتطلب الاجابة عليها ومنها: ماهي الاسباب التي تكمن وراء عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التأثير سواء في نتائج الانتخابات التشريعية الاخيرة او في بناء مؤسسات فاعلة وقادرة على القيام بخلق الوعي المجتمعي؟ وهل فقد المجتمع المدني دوره المؤثر في قيادة الفكر الحضاري الديمقراطي؟ وهل هناك حاجة الى اعادة صياغة عمل ودور مؤسسات المجتمع المدني باتجاه التركيز على البرامج والانشطة الخدمائية على اعتبار ان سد حاجة المجتمع الى هذه الخدمات هو الطريق المناسب لكسب الجمهور؟

وسيتم الاجابة على التساؤلات المثارة اعلاه وغيرها فيما يلي من المحاور:

اولا: تحديد مفهوم المجتمع المدني

ثانيا: تقييم لدور مؤسسات المجتمع المدني

ثالثا: متطلبات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للخروج به من الازمة الراهنة

اولا: تحديد مفهوم المجتمع المدني:

ان الحديث عن دور المجتمع المدني ومؤسساته يتطلب بداية وضع تحديد عملي للمقصود بهذا المفهوم وفي هذا الاطار يصنف البعض المجتمع المدني الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي:

1. المنظمات الاهلية: جمعيات خيرية و نوادي ثقافية ورياضية ومؤسسات ممثلة للقطاع الخاص.

2. جماعات المصالح او الضغط التي تعمل في المواضيع المتعلقة بحقوق الانسان، وكذلك الاحزاب السياسية.

3. المؤسسات ذات التمثيل القطاعي او ذات العضوية الواسعة وهي النقابات المهنية والاتحادات العمالية.

بينما يصنف البعض الاخر المجتمع المدني وفقا لاسس فكرية وايدولوجية الى قسمين رئيسيين وهما:

1. مؤسسات مجتمع مدني تتبع التيار الديني ويطغى عليها المؤسسات الخدمائية او الجمعيات الخيرية او الاغاثية.

2. مؤسسات المجتمع المدني التي تتبع التيار الديمقراطي العلماني.

ويرى اصحاب التصنيف الاول ان المنظمات الاهلية من جمعيات خيرية و نوادي ومؤسسات حقوق الانسان هي ذات نشاط محدود ووالفاعل منها او المتنفذ هو جزء بسيط بينما الاكثرية او الجانب الاكبر منها مهمش ومحدود الفاعلية والتاثير، كما ان الجانب المتعلق بالنقابات المهنية والاتحادات العمالية الجماهيرية مستبعد ومجمد من قبل الجانب المتنفذ من مؤسسات المجتمع المدني، واما الاحزاب السياسية فهي عاجزة عن تقديم برامج سياسية واجتماعية قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع.

ويرى اصحاب التصنيف الثاني ان المجتمع المدني الذي يتبع التيار الديني مجتمع منظم ويقدم خدمات متكاملة لجمهوره، كما ان فرصته في التاثير والنجاح ستكون اكبر في المرحلة القادمة مع تولي التيار الديني السلطة في اعقاب فوزه في الانتخابات التشريعية وتكليفه بتشكيل الحكومة.

في حين تبرز بوضوح الثغرات التي يعاني منها المجتمع المدني العلماني والتي من اهمها ضعف الدور الجماعي وبروز الخلاف الشخصي والتناحر بين قياداته، وضمور القاعدة التي يقوم عليها،

وهو ما يدعو الى الخشية بان يؤدي هذا الضعف والتفتت الى انضمام بعض مؤسسات هذا المجتمع الى التيار الديني اما طلبا للحماية او بسبب السلطة والامكانيات التي قد يوفرها.

ثانيا: تقييم دور مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي العثماني

على الرغم من كون النتائج المتواضعة التي حققتها مؤسسات المجتمع المدني في الانتخابات التشريعية الاخير تعد مؤشرا مهما على ضعف الاداء لهذه المؤسسات ووجود ثغرات وعوامل ضعف في الدور الذي تؤديه الا انه لا ينبغي ان يكون ذلك المؤشر الوحيد الذي يتم من خلاله تقييم دور هذا المجتمع، بل ينبغي ان يكون التقييم شاملا، ذلك ان الظروف التي احاطت بالانتخابات التشريعية كانت خاصة وتم التصويت فيها وفقا لمعايير سياسية مغلقة على تيارين هما التيار الوطني ممثلا بحركة فتح والتيار الديني ممثلا بحركة حماس.

وقد استثمر التيار الديني عجز التيار الوطني في العديد من القضايا منها:

1. عدم قدرة التيار الوطني على تحقيق انجازات مهمة في موضوع التحرر الوطني بسبب

السياسات الاسرائيلية المتمثلة بالتصل من الاتفاقيات واستمرار الاستيطان ومصادرة

الاراضي وبناء الجدار.

2. الفشل على المستوى الداخلي حيث وصلت نسب الفقر والبطالة الى معدلات غير مسبوقة

وترافق ذلك مع انتشار الفساد بين القيادات العليا لهذا التيار وامتداده الى المستويا الادني،

اضافة الى انتشار العنف والفلتان الامني الذي هدد الاستقرار الداخلي والامن الشخصي

للمواطن.

3. سياسة الاغلاق والحصار والتدمير التي اتبعتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي

الفلسطينية.

4. الشعور بالظلم وبروز الهم المحلي وطغيانه على الهم الوطني العام.

كما ولد ذلك الحاجة الى التغيير الذي استثمره التيار الديني اذ رفع شعار الاصلاح والتغيير

والمقاومة ومحاربة الفساد اضافة الى الشعارات الدينية، بينما غاب التيار الثالث امام هذا الفرز

الحاد بين التيارين الوطني والديني او على الاقل كان عاجزا عن احداث التغيير في الواقع القائم.

ومع ذلك فهناك ثغرات اخرى ادت الى ضعف الاداء في مؤسسات المجتمع المدني ومنها على

سبيل المثال:

1. ضعف التنسيق بين مكونات هذا المجتمع واستبعاد بعضها خاصة التنسيق بين المنظمات الاهلية النوعية والنقابات المهنية والعمالية، كما سبقت الاشارة الى ذلك.
2. محدودية الجزء الذي وقع على عاتقه مهمة التغيير وتركزه في اطار مجموعة نخبوية صغيرة وعدم امتداده الى القاعدة الكبيرة في المجتمع.
3. التحييد السياسي لمؤسسات المجتمع المدني والحد من قدرتها وتأثيرها في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة.
4. التركيز الجغرافي للمناطق لمؤسسات المجتمع المدني الفاعلة خاصة في منطقة وسط الضفة الغربية (رام الله، القدس، بيت لحم) وفي مدينة غزة وهو تركيز عددي وتركز في الانشطة والبرامج وصل الى درجة الاشباع، في حين بقيت مؤسسات المجتمع المدني في الاطراف صغيرة وضعيفة ومهمشة مما جعلها خاضعة لتجانبات القوى السياسية وتنافسها.
5. ابتعاد مؤسسات المجتمع المدني العلماني عن التركيز في انشطتها وبرامجها عن تقديم المساعدات الخدمانية للجمهور على اساس ان ذلك يقع على عاتق السلطة في الوقت الذي كان فيه الجمهور بحاجة ماسة الى هذه الخدمات والسلطة بحاجة ماسة الى المساندة في هذا المجال، وقد ساهم تدخل الجهات المانحة في تحديد نوعية البرامج والانشطة التي تقدمها هذه المؤسسات بتركيزها على برامج التدريب وتعزيز القيم الديمقراطية وثقافة حقوق الانسان، وهي برامج نظرية، وابعادها عن البرامج الخدمانية التنموية العملية.
6. كما شكل تراجع الفكر التطوعي عاملا اخر من عوامل ضعف مؤسسات المجتمع المدني والذي لعب دورا مهما في النجاحات التي حققتها هذه المؤسسات خلال العقود الماضية قبل قيام السلطة الوطنية، بحيث اصبح اي عمل تقوم به هذه المؤسسات يتطلب تقديم المقابل المادي له مما غيب القضايا العامة وروح الانتماء للمصلحة العامة في عمل هذه المؤسسات.
7. غياب الرؤية الواضحة او الخطة الشاملة التي يجتمع عليها ممثلو مؤسسات المجتمع المدني وضعف تأثير هذه المؤسسات على رسم السياسات العامة والخطط التنموية، وعوامل اخرى تتعلق بالبعد الديمقراطي الداخلي وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة في اليات عملها.

وبالرغم من كل ما سبقت الاشارة اليه من ثغرات ونقاط ضعف في دور واداء مؤسسات المجتمع المدني الا ان ذلك لا يعني عدم وجود نقاط قوة وتميز في عمل هذه المؤسسات يمكن ان تشكل منطلقا لتفعيل ادائها وتعزيز دورها مستقبلا، ومن اهم هذه المزايا، الدور البارز الذي لعبته هذه المؤسسات على مدى تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وانخرطها في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وفضح سياساته، كذلك الدور المميز الذي قامت به هذه المنظمات خلال الانتفاضات الفلسطينية المتتالية والذي كان له اكبر الاثر في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال الاسرائيلي.

كذلك فان مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تتمتع بقدرة عالية على التكيف والاستمرار وتطوير برامجها وانشطتها، وانخرطها في عملية الاصلاح الوطني لمؤسسات السلطة، واهتمامها ببعض الفئات المهمشة في المجتمع كالنساء والاطفال، الى غير ذلك من الاسهامات الايجابية التي يمكن البناء عليها والانطلاق منها لاعادة الدور الفاعل للمجتمع المدني مستقبلا.

ثالثا: متطلبات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني:

يتطلب الخروج من الازمة التي نعاني منها مؤسسات المجتمع المدني معالجة نقاط الضعف والثغرات التي تعاني منها والتي بدت واضحة في النتائج المتواضعة التي حققتها في الانتخابات التشريعية الاخيرة، ذلك ان بقاء الوضع على ما هو عليه يعني تعميق ازمة المجتمع المدني وتهديد انجازاته التي حققتها على امتداد السنوات السابقة، وسقل من قدرة هذا المجتمع على التأثير في السياسات العامة وعملية صنع القرار التي ستفوقها السلطة الجديدة خلال المرحلة المقبلة.

ولعل من متطلبات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني خلال المرحلة المقبلة مايلي:

1. التركيز على البعد الافقي في عمل مؤسسات المجتمع المدني بحيث يتم تفعيل دور هذه المؤسسات في مختلف المناطق والحد من تركيز نشاطها في مناطق معينة لم تعد قادرة على استيعاب المزيد من هذه الانشطة، ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني الفاعلة او الرئيسية ان تتولى عملية التشبيك مع المؤسسات الصغيرة في مختلف المناطق او لعب دور الوسيط بين الجهات الممولة وبين المؤسسات الاهلية الصغيرة التي لا تملك الامكانيات والخبرات للاتصال بالممولين والحصول على الدعم لانشطتها خاصة تلك الجمعيات الخيرية والنوادي الثقافية والرياضية المنتشرة في مختلف المناطق الفلسطينية.

2. تحرير النقابات المهنية والاتحادات العمالية وتفعيل دورها واشراكها في تجمعات مؤسسات المجتمع المدني وفي عملية رسم الخطط والتوجهات لمؤسسات المجتمع المدني عموماً، وهو ما من شأنه اعطاء مؤسسات المجتمع المدني بعداً جماهيرياً بسبب العضوية الواسعة لهذه الاطراف.
3. توجيه أنشطة وبرامج مؤسسات المجتمع المدني الى المجالات التي تبرز الحاجة الجماهيرية لها اي تنوع هذه الانشطة والبرامج لتشمل تقديم بعض الخدمات الضرورية وعدم الاقتصار على البرامج النظرية من تثقيف وتدريب وتوعية.
4. توحيد جهود مؤسسات المجتمع المدني في دعم المعارضة الديمقراطية داخل المجلس التشريعي من اجل زيادة تأثيرها ودورها في المحافظة على ما تحقق من انجازات ومنع طرف واحد من التفرد في السلطة.
5. تعزيز العمل التطوعي في أنشطة وبرامج مؤسسات المجتمع المدني من خلال تبني أنشطة تتعلق بالقضايا العامة وتخاطب الشعور بالانتماء للمشاركين فيها والابتعاد عن المشاريع الوهمية او ذات المردود القليل او التي تخدم اهداف ضيقة او توجهات سياسية معينة.
6. الانخراط الواسع في عملية الاصلاح ومكافحة مظاهر الفساد وخلق راي عام مناهض لهذه المظاهر وقيادته لمواجهتها.
7. العمل على تعزيز البعد المؤسسي وقيم الشفافية والديمقراطية في داخل المجتمع المدني ومؤسساته خاصة في كل ما يتعلق بالتعامل مع مصادر التمويل والصرف على الأنشطة والبرامج.

واخيراً فان الحاجة الى اعادة صياغة دور مؤسسات المجتمع المدني لنتناسب وتطورات المرحلة اصبح امراً مهماً، خاصة وان الامور اصبحت مفتوحة على كل الاحتمالات، فتشديد الحصار على السلطة الجديدة وتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية سيزيد من حجم الابعاء على مؤسسات المجتمع المدني وقد يعيد الدور الشمولي الذي كانت تقوم به في تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته اضافة الى قيادة النضال الجماهيري ضد سياسة الاحتلال الاسرائيلي وبحيث تصبح شبكة الامان للمجتمع في مواجهة الاحتلال.